مركز حرمون
للدراسات المعاصرة
Harmoon Center
For Contemporary Studies

اقتصاديات الحرب والسلام في سورية

التقسيم الطبقي وتشكيل الانقسامات في مجتمع الأعمال/ البزنس

الكاتب: سامر عبود، Samer Abboud

ترجمات

مركز حرمون للدراسات المعاصرة:

مركز حرمون للدراسات المعاصرة، مؤسّسة بحثية مستقلة غير ربحية، تُعنى بإنتاج الدراسات والبحوث السياسية والاجتماعية والفكرية المتعلقة بالشأن السوري والصراع الدائر في سورية وعليها، وسيناريوهات المستقبل، كما تهتم بالقضايا العربية والإقليمية.

سامر عبود:

أستاذ مشارك في الدراسات التاريخية والسياسية بجامعة أركاديا. أحدث كتبه، بعنوان: سورية، من إصدار (Hoboken, N.J.: John Wiley & Sons, 2015)، يحلل فيه أسباب انزلاق البلاد إلى الحرب الأهلية.

اقتصاديات الحرب والسلام في سورية

التقسيم الطبقي وتشكيل الانقسامات في مجتمع الأعمال/ البزنس

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعبّر بالضرورة عن رأي المركز ومواقفه من القضايا المطروحة

اسم المادة الأصلي	The Economics of War and Peace in Syria
الكاتب	Samer Abboud ،سامر عبود
مكان النشر وتاريخه	THE CENTURY FOUNDATION، 2017 ،مؤسسة القرن
الرابط	https://www.semanticscholar.org/paper/The-Economics-of-War-and-Peace-in-Syria-and-in-the-Abboud/35e9edee7beabaec2afd952d04c5f6b49eaf454f
عدد الكلمات	9300
ترجمة	وحدة الترجمة/ أحمد عيشة

حزيران/ يونيو 2023

المحتويات

ملخص 5
مقدمة 6
التقسيم الطبقي لطبقة الأعمال التجارية خلال الفترة البعثية 8
التحول الاقتصادي أثناء الصراع 11
الانكماش الاقتصادي 12
العقوبات الدولية 14
هروب الرأسمال 16
تقسيم النخبة 17
نخب الأعمال/ البزنس والصراع 20
نخب الأعمال/ البزنس وإعادة الإعمار بعد الحرب 22
الخاتمة 25

ملخص

ثمة كثير من التحزّبات الطائفية والعرقية في الحرب الأهلية السورية، ولكن ديناميّاتها الاقتصادية لم تنل سوى القليل من الاهتمام الذي يُعدّ ضروريًا لفهم جذور الصراع. تتجاوز هذه الدراسة المدى المعروف لمثل هذه التحليلات، لتقول إن السياق الاقتصادي ضروري أيضًا لفهم استمرارية الحرب، وشكل السلام وإعادة الإعمار في نهاية المطاف. يؤثر انكماش الاقتصاد السوري وظهور اقتصاد حربي تأثيرًا عميقًا في التقسيم الطبقي لمجتمع الأعمال السوري وتكوينه، وخصوصًا على النخبة. وقد خلق الصراع طبقة جديدة من النخب التي تعتمد إلى حدٍّ ما على الحرب في ثرواتها، وهي متورطة في العنف، حتى عندما لا ترتكبه بشكل مباشر. ونتيجة لذلك، أصبحت المصالح التجارية بأهميّة العوامل الأخرى، في تحديد الولاءات السياسية.

مقدمة

أنتج الصراع السوري واحدة من أسوأ الكوارث الإنسانية في الذاكرة الحديثة. في هذا السياق، ركّز التحليل الشعبي الرائج والأكاديمي كثيرًا على قدرة الجماعات المسلحة على ارتكاب العنف، والأشكال المختلفة من التدخلات العسكرية الدولية، والصعود الدراماتيكي لجماعات مثل الدولة الإسلامية (داعش) وفتح الشام (المعروفة سابقًا باسم جبهة النصرة). وغالبًا ما يغيب في هذه القصص الدورُ الذي تلعبه الجهات الاقتصادية الفاعلة، مثل مجتمع الأعمال بشكل عام والنخبة بشكل خاص، في إدامة الحرب. وهذه الإغفالات مترتبة على ما قبلها. وعلى الرغم من اختفاء شخصيات الأعمال السورية، في كثير من التحليلات بخصوص الصراع، فإنها تلعب دورًا أساسيًا في إدامته. ولهذا السبب، يجب أن يؤخذوا على محمل الجدّ كأصحاب مصلحة رئيسين في عملية إعادة الإعمار في سورية بعد الصراع. إنّ تجاهل دور الجهات الفاعلة التجارية اليوم يمكن أن يكون له آثار على طريقة تفكيرنا في عملية إعادة الإعمار بعد الصراع.

كان لانكماش contraction الاقتصاد السوري وظهور اقتصاد حربي تأثيرٌ عميقٌ في التقسيم الطبقي لمجتمع الأعمال السوري وتكوينه، ولا سيّما النخبة. وعلى المديَين القصير والطويل، أثرت العقوبات، وهروب رأس المال المستمر، وتخفيض أصول المؤسسات، والانخفاض الكبير في الإنتاج والتبادل في جميع أنحاء البلد، تأثيرًا سلبيًا في النخبة التجارية القائمة قبل الحرب. حيث رأت تلك النخبة أن ثرواتها تتقلّص، ولذلك غادر كثير منهم سورية إلى الدول المجاورة. غير أن اقتصاد الحرب الجديد عزز في الوقت نفسه صعود نخبة جديدة أثناء الصراع، ترتبط ثروتها ارتباطًا مباشرًا باستمرار العنف. ومع أن هذه الجهات الفاعلة لا تحمل السلاح ولا ترتكب العنف مباشرة، فإنها، بلا شك، مستفيدة من الصراع. حيث لعب كثير من الأطراف الفاعلة دورًا مهمًا في ضمان تدفق البضائع بين أجزاء مختلفة من سورية[1]، واستمرار المعاملات بين المناطق التي يسيطر عليها النظام والعالم الخارجي، من ضمن ذلك الأراضي الحدودية بين سورية وتركيا والعراق. واكتسب بعضها ثروة وتأثيرًا مذهلين في وقت قصير جدًا. ومن ثَمّ سيكون لهذه النخبة الجديدة والناشئة نتيجة للصراع آثارٌ عميقة على مستقبل سورية.

في هذا التقرير، أتساءل كيف ساهم الصراع السوري، والديناميات الاقتصادية المرافقة، في خلق أنماط جديدة من التقسيم الطبقي وتقسيم نخبة رجال الأعمال السوريين. وأدرس العلاقة بين الصراع والتحول الاجتماعي في سورية، وأجادل بأن الانكماش الاقتصادي والعقوبات الدولية وهروب رأس المال قد ولّدت السياقات الأوسع التي حدث فيها هذا التحول. هذه التحولات مهمّة لدراسة الصراع والسلام في سورية، لأنها تقدّم نظرة ثاقبة عن الجهات الفاعلة الرئيسة المتورطة في العنف، وما هي العوامل المحتملة للتغيير السلمي، وكيف يمكن لرجال الأعمال السوريين الدفاع عن مشاريع إعادة الإعمار ومتابعتها في مرحلة ما بعد الصراع. وبالتركيز على هذه الأنواع من التحولات؛ يسلّط هذا التقرير الضوء على الأشكال المختلفة لقوة نخب الأعمال التجارية (مثل صعود نخبة الصراع) التي ظهرت خلال الحرب، والتقسيم الطبقي الناشئ لنخب

(1) - انظر على سبيل المثال دراسة آرون لوند في هذه السلسلة، «Into the Tunnels" ضمن النفق، التي تناقش اقتصاد التهريب في الغوطة وضواحي دمشق.

الأعمال على طول الطريق السياسي (المؤيد/المناهض للنظام؛ المحايدة) والاتجاهات الاقتصادية. إحدى السمات البارزة لهذا التحول هي كيفية حدوثه مع محاولات النظام تجنّب الانهيار أثناء الصراع، من خلال إيجاد مصادر بديلة للإيرادات، والتطلع إلى القوى العسكرية الإقليمية، للحصول على الدعم في ساحة المعركة التي اضطر النظام السوري خلالها إلى إعادة تشكيل قواعده الاجتماعية والاقتصادية والأمنية من أجل بقائه[2]. وأختتم التقرير بتأمّل آثار التقسيم الطبقي والتحزبي factionalization للنخبة على إعادة إعمار سورية بعد الصراع، والدور الذي يمكن أن تلعبه نخب رجال الأعمال في هذه العملية.

(2) - Steven Heydemann, "Tracking the 'Arab Spring': Syria and the Future of Authoritarianism", journal of Democracy 24, No. 4 (2013): 59–73

التقسيم الطبقي لطبقة الأعمال التجارية خلال الفترة البعثية

أدى استيلاء حزب البعث على السلطة، عام 1963، إلى إعادة تشكيل العلاقات بين الدولة والمجتمع في سورية بشكل أساسي. كانت الهيمنة المتزايدة للقطاع العام، بكونه الفاعل الاقتصادي الرائد في سورية خلال السبعينيات، تتوافق مع القمع السياسي والاقتصادي للمصالح البرجوازية ومصالح النخبة التي هيمنت حتى الآن على الساحة السياسية في سورية. على الرغم من التدابير التي اتخذها البعث لتفكيك المصالح العقارية والتجارية (الاحتكارات في كثير من الحالات) للنخبة التجارية، ظلّ القطاع الخاص السوري قوة اجتماعية، ولكن تم تحييد فاعليتها السياسية وإخضاعها للمصالح البعثية[3]. ونتيجة لذلك، تشكلت فرص الحصول على الثروة ومراكمتها، من خلال اعتماد كيانات القطاع الخاص على النظام. ولا يمكن أن يحدث التراكم من دون موافقة النظام.

بحلول الثمانينيات، بدأ التقسيم الطبقي stratification لمجتمع الأعمال يترسّخ في ظل حزب البعث. يحدد جوزيف باهوت Joseph Bahout أربع طبقات متميزة من مجتمع الأعمال[4]: (1) بقايا البرجوازية القديمة التي كانت مسيطرة على الحياة الاقتصادية والسياسية في سورية، خلال فترتي أواخر العهد العثماني، والانتداب الفرنسي، وكانت قد تأثرت سلبًا بالسياسات البعثية؛ (2) الشركات متوسطة الحجم التي كانت تتبادل منافع اقتصادية محدودة مقابل الهدوء السياسي؛ (3) طبقة ريعية كان أعضاؤها هم المستفيدين المباشرين من الطفرة النفطية في السبعينيات والثمانينيات، وكانوا مرتبطين ارتباطًا وثيقًا بالمخالب العسكرية والسياسية والبيروقراطية للدولة؛ و(4) برجوازية الدولة التي تتحكم في إصدار وتوزيع العقود الحكومية. استمرّ هذا التقسيم الطبقي تقريبًا طوال الثمانينيات والتسعينيات، حتى في مواجهة الركود الاقتصادي والأزمة المالية. ومع ذلك، لم يتغيّر تشكيل هذا التقسيم الطبقيّ كثيرًا حتى عام 2000، بعد تولي بشار الأسد السلطة، ومحاولة النظام إعادة هيكلة الاقتصاد والدور الذي لعبه القطاع الخاص فيه.

في الأعوام الأولى من القرن الجديد، بدأت عملية التحول نحو السوق marketization، وجرت في إطار "اقتصاد السوق الاجتماعي social market economy"، وهي استراتيجية اقتصادية كان من المفترض أن تحقق مكاسب اجتماعية من خلال زيادة خصخصة النشاط الاقتصادي[5]. وتحدّ اعتبارات المجال من إجراء تحليل أشمل للسياسات المرتبطة باقتصاد السوق الاجتماعي. يكفي القول إن الهدف السياسي لهذه السياسات كان الحفاظ على الحكم التسلطي، مع توسيع أساس التراكم وخلق الثروة. كان على الدولة أن تضطلع بدور تدخلي أكثر لضمان ألا يؤدي التحول نحو السوق إلى آثار اجتماعية

(3) - Bassam Haddad, Business Networks in Syria: The Political Economy of Authoritarian Resilience (Stanford: Stanford University Press, 2012.(

(4) - Joseph Bahout, "The Syrian Business Community, its Politics and Prospects," in Contemporary Syria: Liberalization between Cold War and Cold Peace, ed. Eberhard Kienle (London: British Academic Press, 1994), 72–80.

(5) - See Samer Abboud, "Economic Transformation and Diffusion of Authoritarian Power in Syria," in Democratic Transition in the Middle East: Unpacking Power, eds. Larbi Sadiki, Heiko Wimmen, and Layla Al-Zubaidi (London: Routledge, 2012): ;77–159and Samer Abboud, "Locating the 'Social' in the Social Market Economy," in Syria: From Reform to Revolt, eds. Raymond Hinnebusch and Tina Zintl (Syracuse: Syracuse University Press, 2015), 45–65.

سلبية، وأن الدولة يمكن أن تحمي الفئات الضعيفة من أمراض السوق. كان هذا بالطبع تفكيرًا رغبويًا، حيث إن جميع المؤشرات الاجتماعية السورية الرئيسة أصيبت بالركود أو الانخفاض خلال فترة التسويق[6].

بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية الكارثية للتحول نحو السوق، أحدثت الفترة التي أعقبت وصول بشار الأسد إلى السلطة تغييرات كبيرة في التقسيم الطبقي لمجتمع الأعمال. وقد ارتبطت هذه التغييرات إلى حدّ بعيد بعمليات الخصخصة التي حولت المسؤولية الاقتصادية من الدولة إلى القطاع الخاص. وبدلًا من القيام بخصخصة واسعة النطاق لأصول الدولة، كما حدث أثناء تفكك الاتحاد السوفياتي، فوّضت الدولة السياسةَ إلى القطاع الخاص، من خلال منظومة الكسب، وبذلك ضمنت استمرار اعتماد نخب القطاع الخاص على برجوازية الدولة[7]. تم تحرير (لبرلة) الاقتصاد السوري للسماح باستثمارات أجنبية محدودة، مع قوانين تضمن أن يقيم السوريون أي مشاريع مشتركة، مثل المصارف وشركات التأمين ومشاريع البنية التحتية واسعة النطاق. وفتحت سياسات الخصخصة هذه فرصًا جديدة للنخب لتراكم الثروة مع زيادة اعتمادها على الدولة. وبالتالي، عززت فترة التحوّل نحو السوق بشكل كبير القوةَ الاقتصادية للنخب، مع توسيع قاعدتها الاجتماعية وتكوينها. وبالمثل، استفادت جهات فاعلة اقتصادية أخرى من هذه الفترة أو تغيرت من خلالها. على سبيل المثال، ظهر "مجمّع التجار الدينيين religio-merchant complex"[8]، وهو شبكة من التجار الأثرياء والعلماء الحضريين (علماء الدين) الذين يديرون منظمات خيرية، في سياق التحول نحو السوق. كما ظهرت جهات فاعلة أخرى، ربما أقل قوة من الناحية الاقتصادية، مثلّت طبقة جديدة من رواد الأعمال. استفادت هذه الكيانات من الوصول المباشر وغير المباشر إلى الأسلحة السياسية والأمنية للنظام، ووصِفت بشكل فضفاض بأنها "أبناء السلطة awlad al-sultah"[9]، أو "النخبة النيوليبرالية الجديدة"[10]. بدأت هذه الطبقة، ذات الطابع الحضري والليبرالي في نظرتها السياسية في الغالب، جنيَ بعض الفوائد الاقتصادية أثناء التحول نحو السوق، ولكنها كانت تفتقر إلى الوصول إلى النخبة الاقتصادية التقليدية أو ثروتها. وأخيرًا، تضمنت أكبر طبقة من مجتمع الأعمال السوري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي شكلت أكثر من (99) في المئة من جميع الأعمال التجارية في سورية. تأثرت هذه الطبقة سلبًا في الغالب بعملية التحوّل نحو السوق.

حدثت التحولات في التقسيم الطبقي لمجتمع الأعمال السوري، في العقد الذي سبق الانتفاضة بسبب تغيير أنماط الحكم الاستبدادي، والتحولات المرافقة في أنماط الحكم الاقتصادي للنظام. وفي سياق إعادة الهيكلة الاستبدادية، أُعطيت الجهات الفاعلة والخاصة في السوق وكالة متزايدة في إنتاج

(6) - سمير سعيفان، "العواقب الاجتماعية للسياسات الاقتصادية في سورية»، محاضرات المجتمع الاقتصادي السوري، المركز الثقافي في المزة، دمشق، 2009، http://www.mafhoum.com/syr/articles_10/seifan.pdf.

(7) - Samer Abboud and Fred Lawson, "Antinomies of Economic Governance in Contemporary Syria," in Governance in the Middle East and North Africa, ed. Abbas Kadhim (London: Routledge, 2012), 330–41.

(8) - See Salwa Ismail, "Changing Social Structure, Shifting Alliances and Authoritarianism in Syria," in Demystifying Syria, ed. Fred. Lawson (London: Saqi, 2009), 13–28; and Thomas Pierret and Kjetil Selvik, "Limits of 'Authoritarian Upgrading' in Syria: Private Welfare, Islamic Charities, and the Rise of the Zayd Movement," International Journal of Middle East Studies 41 ,no. 4 (2009): 595–614.

(9) - Ismail, "Changing Social Structure".

(10) - Mandy Terc, Syria's New Neoliberal Elite: English Usage, Linguistic Practices and Group Boundaries, (PhD diss,. University of Michigan, 2011) .

وتوزيع السلع والخدمات داخل الاقتصاد. في الوقت نفسه، أدى تراجع الدولة عن دورها في التوزيع الاجتماعي القوي إلى إخضاع ملايين السوريين لإملاءات تقلّبات السوق، من دون أي زيادة مقابلة في الرواتب والأجور. وفي حين أن العقد الأول من القرن الحادي والعشرين كان مُعرَفًا جزئيًا، من خلال زيادة تراكم الثروة من قبل الفاعلين الاقتصاديين الجدد (والقدامى)، فقد تم تعريفه أيضًا من خلال الآثار الاجتماعية السلبية التي أحدثها عقد من التحول نحو السوق، مثل انخفاض مستويات المعيشة، وزيادة البطالة وتقلب العمل، وركود الأجور، وما شابه ذلك.

كانت هذه الأنماط السلبية نتيجة للسياسات المتبعة خلال هذه الفترة، في إطار اقتصاد السوق الاجتماعي. وفي الوقت نفسه، أجبرتها ضغوط الميزانية الحكومية على التراجع عن الإنفاق في المجالات الرئيسة (مثل الإعانات) والخدمات (مثل التعليم والرعاية الصحية)، وهو ما زاد من تعرّض المواطنين لتقلبات الأسعار. وانكمشت العمالة في القطاع العام، وأصبحت العمالة في القطاع الخاص راكدة، وأدت إلى تسريع وتيرة المشاكل الاجتماعية التي تنتج عن تزايد عدد السكان المتعلمين. على الرغم من هذه الضغوط المجتمعية، تشير كثيرٌ من المؤشرات إلى أن الاقتصاد كان ينمو، ولكن هذا النمو كان خادعًا، حيث حدث بطريقة غير متكافئة، من دون إعادة توزيع الثروة. وبدلًا من ذلك، كانت كثيرٌ من الجهات الفاعلة التجارية المختلفة والمرتبطة بالنظام بطرق مختلفة هي المستفيدة الرئيسية من هذه الفترة.

ومن السمات الثابتة للعلاقات بين الدولة وقطاع البزنس، التبعية المتبادلة. يحتاج رجال الأعمال إلى الوصول إلى النظام لجني فوائد هذه السياسات الاقتصادية الجديدة، ويحتاج النظام إلى رجال الأعمال لتوليد النمو الاقتصادي والتنمية. في المقابل، كانت معظم الشركات السورية صغيرة، ولديها فرص قليلة جدًا في الإطار الاقتصادي الجديد. لم يكن لديهم رأس المال أو الوصول السياسي أو الإمكانات الجماعية لجني فوائد السياسات الاقتصادية المحرَّرة (المتلبرلة). وهكذا، كانت هذه الطبقات الدنيا ذات أهمية اقتصادية، بقدر ما كانت تمثل الشريحة الأكبر من مؤسسات الأعمال، ولكنها كانت غير مهمّة من الناحية السياسية، لأنها لم تستطع التنظيم لتقديم مطالب ضد النظام، أو جني ثمار السياسات الاقتصادية. وهكذا، عشية الانتفاضة السورية، لم يتم تقسيم مجتمع الأعمال إلى طبقات على أسس اقتصادية فحسب، بل على أسس سياسية أيضًا، حيث يتمتع كثيرون في المستويات العليا من المجتمع بإمكانية الوصول الوثيق إلى النظام، بينما ظلت غالبية الشركات الصغيرة على هامش المكاسب الاقتصادية والسلطة السياسية.

التحول الاقتصادي أثناء الصراع

الانكماش الاقتصادي، والعقوبات الدولية، وهروب رأس المال: هذه هي التحولات الاقتصادية العريضة الثلاثة التي ساهمت في أنماط جديدة من التقسيم الطبقي وتشظي مجتمع الأعمال السوري. أدت الضغوط التي أحدثتها هذه التحولات إلى ظهور أنماط جديدة من تجنيد النخبة وقوتها، وأنتجت رواد أعمال جددًا ترتبط ثروتهم وقوتهم بالصراع، وأسهمت في نزوح رجال الأعمال، وأدت إلى خسارة كبيرة دراماتيكية بمليارات الدولارات من رأس المال السوري. على المدى الطويل، ستعيد هذه التحولات تشكيل التكوين الاجتماعي والسياسي لمجتمع الأعمال بشكل أساسي.

الانكماش الاقتصادي

كان التأثير الأبرز والأكبر للصراع، في المستويات الإجمالية، للانكماش الاقتصادي الذي شهدته الحرب، إذ انكمش كل قطاع اقتصادي في سورية منذ عام 2011. قدّم المركز السوري للبحوث السياسية The Syrian Center for Political Research (SCPR)) تقديرات تقريبية، للخسارة السنوية التراكمية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب القطاع، من عام 2010 إلى عام 2014، بنسب مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010 لكل قطاع[11]. تشير هذه الأرقام إلى انخفاض حاد وسريع في كل قطاع، حيث انكمش إجمالي النشاط الاقتصادي بأكثر من 60 في المئة عمّا كان عليه قبل الصراع. وإضافة إلى انكماش جميع القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد، حدث استنزاف ونضوب في دخل الأسر المعيشي وأصوله، وتضخم مفرط، وتفشي البطالة، وازدياد الاعتماد على الجماعات المسلحة واقتصادات العنف، في كل من العمالة وشراء السلع الأساسية. قدّر المركز السوري للبحوث السياسية (SCPR) أن تصنيف مؤشر التنمية البشرية في سورية انخفض بنحو 33 في المئة، من 2010 إلى 2015، وأدى إلى انخفاض تصنيف البلاد من المرتبة (113) في العالم إلى (173) [من أصل 187 دولة] [12]. وازداد الفقر زيادة هائلة في جميع أنحاء البلد، ولا سيما في المناطق التي تشهد أسوأ أشكال العنف. حيث حافظت الجماعات المسلحة على السيطرة على السلع المحلية، وهو ما أدى إلى ارتفاع الأسعار وتحدي صمود السكان السوريين.

إن ما يؤجج مثل هذه المستويات الدراماتيكية من الانكماش هو التقسيم الفعلي للبلد إلى أربع مناطق جغرافية متميزة[13]. حيث أدى هذا التقسيم للبلد إلى تعطيل شديد لأنماط التجارة الداخلية والخارجية، وعزل المناطق والمجتمعات المحلية عن بعضها البعض، وقلّل من تنقّل الأشخاص والسلع، كما أدى إلى نشوء ظروف من الندرة وصلت في كثير من الأحيان إلى حدها الأقصى. الجزء الأول من البلاد هو ما يشار إليه عمومًا باسم المناطق "الخاضعة لسيطرة النظام" في سورية، ويتوافق تقريبًا مع الأجزاء الغربية من البلاد الممتدة من الطريق السريع بين دمشق وحلب، الذي يغطي الأجزاء الجنوبية والغربية من حلب إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط. وتتوافق المنطقة الثانية مع الأراضي التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، في الأجزاء الشرقية من البلاد على طول نهر الفرات، مع المراكز السكانية الرئيسة في الرقة ودير الزور [تحولت حاليًّا إلى سيطرة (قسد) والنظام، بنسب متفاوتة. م]. والمنطقة الثالثة تقابل تقريبًا مناطق "روجافا" الخاضعة لسيطرة السلطات الكردية السورية، التي يهيمن عليها حزب العمال الكردستاني (PKK). هذه المنطقة ليست متجاورة، وتشمل أيضًا أجزاءً من حلب وأطرافها الشمالية التي تخضع لسيطرة الجماعات الكردية [انتقل قسم كبير منها إلى سيطرة الجيش الوطني السوري وتركيا عام 2018. م]. وأخيرًا، تشكل المناطق غير المترابطة الخاضعة لسيطرة جماعات مسلحة

(11) - Syrian Center for Policy Research (SCPR), Alienation and Violence: Impact of Syria Crisis Report 2014 (Damascus: Syrian Center for Policy Research, 2015) .

(12) - SCPR, Alienation and Violence, 44.

(13) - Jihad Yazigi, "Syria's Implosion: Political and Economic Impacts," in Inside Wars: Local Dynamics of Conflicts in Syria and Libya, eds. Luigi Narbone, Agnes Favier, and Virginie Collombier (Fiesole, Italy: European University Institute, 2016), 1–5.

مختلفة منطقة رابعة متميزة، على الرغم من سيولة السيطرة الإقليمية والتشرذم في مناطق السيطرة المتنافسة.

إن جغرافية الصراع السوري هي سبب ونتيجة للانكماش الاقتصادي الذي شهدته على مدى الأعوام الخمسة الماضية. ويعني هروب رؤوس الأموال (الذي سيناقش لاحقًا) من المناطق الخارجة عن سيطرة النظام أنه لا يوجد سوى القليل من رأس المال للنشاط الإنتاجي. تركز الرأسمال السوري المتبقي في الغالب في المناطق الساحلية، حيث وجد رجال الأعمال استقرارًا وفرصًا، بصورة نسبية. ولعبت الأراضي الحدودية مع الدول المجاورة، وخاصة تركيا، دورًا مهمًا في اقتصاد الحرب السورية، حيث انتقلت كثيرٌ من الشركات السورية إلى جنوب تركيا، وتواصل ممارسة الأعمال التجارية داخل سورية. إن سيطرة الجماعات المسلحة على طرق التجارة الرئيسة تعني أن كثيرًا من رجال الأعمال هؤلاء متورطون بشكل مباشر في اقتصادات العنف التي ظهرت في البلاد. ومع ذلك، فإن انتقال آلاف من رجال الأعمال السوريين ومئات الملايين أو مليارات الدولارات من رأس المال السوري هو أحد السمات الأساسية للانكماش الاقتصادي.

العقوبات الدولية

لم يكن الانكماش الاقتصادي في سورية منفصلًا على الإطلاق عن الآثار الإنسانية والاقتصادية الكارثية للعقوبات المفروضة على البلاد. وإضافة إلى الآثار السلبية للعقوبات، وجد كثيرٌ من النخب الجديدة في الصراع فرصًا في محاولة الالتفاف على العقوبات. ولا يختلف هذا النمط تمامًا عمّا حدث في العراق، خلال فترة نظام العقوبات (1990-2003). في ذلك البلد، انخرط كثيرٌ من رجال الأعمال المرتبطين بنظام صدام حسين في خرق مربح جدًا للعقوبات. منذ عام 2011، تخضع سورية لأشمل عقوبات مفروضة خارج إطار الأمم المتحدة. كانت العقوبات الأولية التي فرضتها تركيا والاتحاد الأوروبي ودول الخليج العربية شاملة، وعُدّت واسعة جدًا، مع التركيز على منتجات معينة أو على الاقتصادات الوطنية ككل. مع استمرار الصراع، أصبحت العقوبات أكثر تركيزًا على الأفراد وكيانات الدولة[14].

استهدفت عقوبات الاتحاد الأوروبي على سورية في البداية أفراد النظام الرئيسين ومؤسسات الدولة. منذ عام 2011، فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على أكثر من مئتي سوري، وما يقرب من سبعين مؤسسة حكومية وخاصة. تزامنت العقوبات الموجهة مع العقوبات الشاملة المتزايدة العمق وبعيدة الأثر، من ضمن ذلك الحظر الشامل على توريد الأسلحة، والقيود المفروضة على جميع واردات النفط السوري، وحظر جميع أشكال الدعم المالي العام والخاص المقدّم إلى سورية، وحظر تصدير معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية إلى سورية، وحظر المعاملات المالية مع المؤسسات المالية السورية، ومراقبة الصادرات إلى سورية، بحيث تكون خالية من أي سلع أو مواد يمكن استخدامها في القمع الداخلي. توازي العقوبات هذه إلى حدّ ما تلك التي اتخذتها دول أخرى ضد سورية. وكان القصد من العقوبات منذ البداية الحث على الانشقاقات رفيعة المستوى، والضغط على النظام لإنهاء العنف والدخول في عملية انتقالية سياسية. حتى الآن، فشلت العقوبات في كلا الجانبين، كما كان يتوقّع أي شخص يراقب تأثير العقوبات على العراق وإيران. حيث كانت فعالة في المساهمة في الأزمة الإنسانية، واستنفاد مصادر الحكومة لإيرادات الميزانية، وتقييد الدوائر الداخلية للنظام[15].

غير أن الأهم من ذلك هو أن العقوبات التي أحدثت سلسلة من التحولات داخل النظام وأوساط الأعمال التجارية الأوسع نطاقًا تساهم في أنماط جديدة من التقسيم الطبقي والتشظي. مع فرار كثير من الناس من البلاد، اضطر النظام إلى الاعتماد على عدد مختار من رجال الأعمال الموالين الذين يمكن الاعتماد عليهم، لتأمين إيصال البضائع إلى المناطق التي يسيطر عليها النظام[16]. وهنا، اضطر النظام إلى تنمية طبقة جديدة من مجتمع الأعمال تكون موالية سياسيًا وقادرة اقتصاديًا على تلبية كثير من الاحتياجات الاقتصادية للصراع، خاصة

(14) - Erica S. Moret, "Humanitarian Impacts of Economic Sanctions on Iran and Syria, "European Security 24, no. 1:(2015) 120–40.

(15) - Peter Seeberg, "The EU and the Syrian Crisis: The Use of Sanctions and the Regime's Strategy for Survival" Mediterranean Politics 20, no. 1 (2015): 1–18.

(16) - Steven Heydemann, "Tracking the 'Arab Spring': Syria and the Future of Authoritarianism" , Journal of Democracy 24, no. 4 (2013): 59–73.

أن هروب رؤوس الأموال (الذي سيناقش أدناه) كان متفشيًا جدًا. تم تمكين هذه الطبقة الجديدة من خلال الصراع، واكتسبت ثروة ترتبط مباشرة بالاحتياجات الاقتصادية للنظام التي نشأت عن كل من العقوبات وهروب رأس المال. ومن المفارقات أن العقوبات حفزت بعض رجال الأعمال على الاندماج بشكل أكبر مع النظام، مع ظهور الفرص الاقتصادية خلال الصراع. وطرِد بعض رجال الأعمال بسبب الانكماش الاقتصادي والعقوبات، ونُحّي بعضهم لدعم الاحتياجات الاقتصادية للنظام.

هناك أدلة كبيرة من داخل سورية على حدوث مثل هذه الأنماط، من تجنيد النخبة وحجم أعمالهم/دورانهم. أُعفِي كثيرٌ من النخب الذين غادروا البلاد من مسؤولياتهم في مجالس إدارة مختلف الغرف والمجالس التنفيذية للمؤسسات أو الشركات القابضة. وقد ظهر ذلك بشكل خاص في غرفتي تجارة دمشق وصناعتها، اللتين لديهما الآن مجالس تتكون من رجال أعمال لم يشغلوا سوى القليل من الوزن الاقتصادي قبل الصراع. رحل الآن كثيرٌ من الأفراد الذين ظلوا يسيطرون على هذه المجالس أعوامًا، من بعد إزالتهم بسبب الجوانب الفنية، مثل عدم حضورهم للتصويت. يُنذر معدل دوران النخبة في أماكن مثل الغرف، وفي مناصب المجلس التنفيذي، وفي مجالس إدارة الشركات القابضة مثل شام Cham وسوريا Souria، بحدوث تحول كبير في تكوين النخبة الاقتصادية، لأن هذه المناصب تعكس قربًا من السلطة السياسية، والقدرة على تأمين الوصول إلى نظام المشتريات الحكومية.

كثير من موجبات هذا التحول turnover مدفوعة بحاجة النظام إلى التحايل على العقوبات. على هذا النحو، عملت النخب الجديدة التي ظهرت خلال الصراع إلى حدّ بعيد كوسطاء. وهذه النخبة لا تشارك في نشاط إنتاجي كبير في حدّ ذاته (وإن كان بعضها يساهم في ذلك)، ولكنها تضطلع بأدوار أكبر في تيسير التجارة والمدفوعات. فعلى سبيل المثال، في عام 2013، كانت شركة محروقات Mahrukat التابعة للقطاع العام، التي تخزن وتوزع المنتجات النفطية، خاضعة للعقوبات، ولذلك لم تتمكن من استيراد السلع من أوروبا. تم تغيير القوانين السورية بسرعة للسماح باستيراد القطاع الخاص للسلع وتوزيعها، حيث سرعان ما بدأ عدد من رجال الأعمال السوريين غير الخاضعين للعقوبات في استيراد المواد. كان هؤلاء الأفراد مجرد واجهات لشركة محروقات، ظلت مسؤولة عن البنية التحتية للواردات ونقلها داخل سورية. وكذلك، تم توقيع صفقات مقايضة جديدة بين شركات سورية وروسية في الغالب وبعض شركات أميركا اللاتينية، خاصة في المنتجات النفطية ومشتقاتها. تسهّل الشركات التي يديرها هؤلاء الوسطاء الجدد هذه الصفقات بشكل حصري تقريبًا، حيث تخضع معظم النخب السورية والشركات الخاصة التابعة للنظام للعقوبات. إن اعتماد النظام على هذه الأنواع من صفقات المقايضة، التي تيسرها حتى الآن مؤسسات القطاع الخاص غير الموجودة أو غير المهمّة اقتصاديًا، هو نتيجة مباشرة للقيود التي تفرضها العقوبات.

هروب الرأسمال

إن معرفة دواعي هروب رأس المال من سورية من الناحية الكمية هو مهمة مستحيلة، إذ إن كثيرًا من رأس المال السوري كان موجودًا بالأساس خارج النظام المصرفي الرسمي حتى قبل بدء الحرب. وإضافة إلى ذلك، لم تشجع العقوبات كثيرًا من المصارف، وخاصة تلك الموجودة في لبنان، على أخذ الودائع السورية، وهو ما أجبر كثيرًا من رجال الأعمال على دفن أو نقل أصولهم بطرق جديدة. هذا ليس بالأمر الجديد في سورية. كان هروب رأس المال سمة ثابتة للاقتصاد السياسي للبلاد طوال عقود من الزمن، حيث ساهم تهديد الحكومة بالاستيلاء عليه، وضعف نظام حقوق الملكية، ونقص فرص الاستثمار، في لجوء رأس المال السوري إلى البلدان المجاورة. وإضافة إلى حركة الرأسمال السوري خارج البلاد خلال الصراع، تم تدمير أصول بمليارات الدولارات، مثل المصانع والآلات والمركبات والإمدادات، خلال المعارك.

على الرغم من وجود مئات الآلاف من السوريين في لبنان، هناك اتجاهات قليلة جدًا ملحوظة في الودائع بالعملات الأجنبية، لأن كثيرًا من المصارف اللبنانية ترفض جميع الحسابات السورية، حتى تلك الخاصة بأفراد ليسوا من رجال الأعمال. وهكذا، أُجبر السوريون على إيداع الأموال في حسابات مشتركة مع عائلات لبنانية، أو الأصدقاء، أو الشركاء التجاريين، أو ببساطة الاستثمار على الفور من أجل إيواء رؤوس أموالهم. في المقابل، تشير الأرقام الواردة من تركيا إلى أن رجال الأعمال السوريين كانوا نشطين جدًا مع الودائع بالعملات الأجنبية، خاصة في المصارف الموجودة في المناطق على طول الحدود السورية التركية، حيث أبلغوا عن زيادات سنوية من عام 2011 حتى عام 2016. وإضافة إلى زيادة الودائع، فإن المستثمرين السوريين هم المصدر الرئيس للمؤسسات الجديدة المسجلة في تركيا. ففي عام 2014، تم إنشاء أكثر من 26 في المئة من جميع الشركات الأجنبية الجديدة في تركيا، من قبل مستثمرين سوريين[17].

ليس من المستغرب حركة رأس المال السوري وإنشاء الأعمال التجارية في تركيا، نظرًا للعلاقات الاقتصادية الواسعة بين البلدين قبل الحرب، ولأن تركيا كانت موقعًا مثاليًا يمكن من خلاله إعادة تأسيس الشركات السورية والتجارة مع السوق السورية. على الرغم من إنشاء كثير من المؤسسات السورية في إسطنبول، فإن غالبية الشركات تقع في المناطق الحدودية، مثل غازي عنتاب ومرسين وكِلّس.

سيكون للحركة الكبيرة لرؤوس المال السورية إلى تركيا وغيرها من بلدان المنطقة آثارٌ دراماتيكيةٌ على مجتمع الأعمال وعلى تقسيم طبقات النخبة. أولًا، تخلى كثيرٌ من رجال الأعمال السوريين عن علاقاتهم بالنظام، مضحّين بقربهم من السلطة السياسية. وثانيًا، يؤدي إدماج رأس المال السوري خارج البلاد إلى تقليل حركته، وقدرة رجال الأعمال السوريين على إعادة الأصول ورأس المال إلى الوطن والمشاركة في إعادة إعمار البلاد. أخيرًا، أصبحت إنتاجية رأس المال السوري غير مقيدة بشكل متزايد من السوق السورية، وهو ما يترك فجوة إنتاجية لا يستطيع مجتمع الأعمال المتبقي سدّها أثناء الصراع. وستكون الإنتاجية هذه أكثر عجزًا عن سد هذه الفجوة بعد حل الصراع، لأن مطالب إعادة الإعمار ستفوق إلى حد بعيد القدرات المحلية.

(17) " - Economy," The Syria Report, First Quarter (2015): 2–23.

تقسيم النخبة

تشير غالبية الأبحاث حول تقسيم النخبة أثناء الصراع العنيف إلى أن التقسيم يحدث في سياق الولاءات السياسية المتنافسة التي يختار فيها مختلف رجال الأعمال أطرافًا سياسية لدعمها في الصراع. ويُفهم هذا التقسيم على أنه سببٌ للصراع ونتيجة له، على حدّ سواء[18]، ومحرّك للعنف في الصراعات. لكن ذلك النوع من التقسيم لا يفسر كثيرًا من النقاط في الصراع السوري، حيث لم يحدث نتيجة له تمزق أو تصدع في تماسك النخبة والولاء والإجماع قبل الانتفاضة. ونتيجة لذلك، عندما نتحدث عن تقسيم النخبة في سورية، ينبغي أن نفهم ذلك على أنه عملية ناتجة عن الاصطفاف السياسي والتعهد الرسمي أو غير الرسمي بالولاء لفصيل أو آخر، وأنه استراتيجية تنتجها الاستراتيجيات الاقتصادية الأساسية للجهات الفاعلة في مجال الأعمال التجارية التي تفتقر إلى أي طرف سياسي طبيعي/ عادي أو مؤسسات اجتماعية أو اقتصادية مشتركة موجودة مسبقًا، يمكن من خلالها التعبير عن مصالح النخبة وتعزيزها أثناء الصراع. ومن هنا، فإن المواءمة السياسية والاستراتيجية الاقتصادية، المدفوعتين بالتحولات الاقتصادية للحرب، هما من تشكلان الانقسام. حددتُ أربع فئات من النخب تأثرت بشكل مختلف بالصراع: النخبة المتكاملة؛ النخبة المغتربة؛ النخبة التابعة؛ نخبة الصراع.

النخب المتكاملة هي متلازمة مع النظام. إنهم موالون ولم يتخلصوا من أصولهم أو ينقلوا كثيرًا من ثرواتهم خارج البلاد. في الواقع، كانوا مساهمين رئيسين في الجهود الاقتصادية للنظام لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد. قبل الانتفاضة، شكلت هذه النخبة الطبقة العليا الفاعلة في جميع قطاعات الاقتصاد الرئيسة، وكانت أول من جنى فوائد التحول نحو السوق في العقد الأول من هذا القرن. اليوم، يخضع كثيرٌ من هذه النخب للعقوبات الغربية والعربية، بسبب صلاتها العميقة بالنظام، وهذا يعني أن لها مصالح لا يمكن تمييزها عن مصالح الأذرع السياسية والأمنية للنظام.

النخبة المغتربة/ المهاجرة كانت على تناقض واضح مع النخبة المتكاملة، في حين أن النخب المغتربة ليست مدينة بالفضل للنظام، فإنها لا تدعم المعارضة تلقائيًا. ومع ذلك، فإن لديها مصلحة سياسية واقتصادية في مسار الصراع. راكمت النخب من هذه الطبقة كثيرًا من ثروتها، واحتفظت بها في البلدان المجاورة، وخاصة في الخليج، ومن ثَمّ فهي ليست مرتبطة في علاقات متشابكة مع النظام مثل النخب المتكاملة. ونتيجة لذلك، تمكنوا من الانخراط بحرية في نشاط سياسي يتماشى مع المعارضة، من دون الخوف من أي أعمال انتقامية اقتصادية على المديين القصير أو الطويل. أوضح مثال على الدور المؤسسي لهذه النخبة هو منتدى الأعمال السوري، وهو مجموعة من رجال الأعمال السوريين الأثرياء المتحالفين علانية مع المعارضة. وقد دعمت حتى الآن الجهود المبذولة في مجال الإغاثة والمعونة الإنسانية، واضطلعت بدور سياسي في إطار سياسات المعارضة الأوسع نطاقًا.

الفئة الثالثة هي **النخبة التابعة**. وتتألف هذه المجموعة من نخب لم تكن مرتبطة بالنظام، من خلال الروابط الاجتماعية أو الأسرية، وظلت متنقلة طوال فترة الصراع. في معظم الحالات، يمثلون جوهر الرأسمال السوري الذي فرّ من البلاد خلال الصراع.

(18) - Rola el-Husseini, Pax Syriana: Elite Politics in Post-war Lebanon (Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 2012).

وفي حين أن كثيرًا منهم تربطهم علاقات تجارية قوية بالنظام والأجهزة الأمنية، وتمكنوا من تأمين الوصول إلى الثروة قبل عام 2011، فإن هذه الروابط لم تربطهم باستمرارية النظام في حد ذاته. وإضافة إلى ذلك، خلال فترة التحوّل إلى السوق في العقد الأول من هذا القرن، نمت هذه الطبقة، وأصبحت تتكون من أشخاص من خلفيات اجتماعية وسياسية مختلطة، من ضمن ذلك التجار والصناعيون، وتجار المدن، والأثرياء الجدد والنخبة النيوليبرالية. على الرغم من قوتها الاقتصادية المتزايدة، لم تعمل هذه الطبقة قط بشكل متماسك أو مترابط، أي إنها لم تمارس ضغوطًا جماعية على النظام.

كانت العلاقة غير المستقرة بين هذه الطبقة والنظام تعني أنهم، إلى جانب غالبية الشركات الخاصة الأصغر، لم يكونوا على وشك نقل ثرواتهم خارج البلاد. وبذلك، افترض كثير من المحللين أن مكوني هذه النخب كانوا حلفاء طبيعيين للمعارضة السياسية. ومع ذلك، فإن العلاقة الحالية بين النخبة التجارية والمعارضة السياسية ضعيفة، في أحسن الأحوال. عمل البعض علانية مع شخصيات معارضة، بينما ظل آخرون في المنفى ملتزمين علنًا بدعم النظام. وتبنى معظمهم موقفًا سياسيًا محايدًا[19]. إن حيادهم استراتيجي، لأنهم يرغبون في تأمين الوصول إلى السوق السورية، بمجرد انتهاء الصراع. من خلال اللعب مع الجانبين، إذا جاز التعبير، حاولت هذه الطبقة ضمان ألا يؤدي أيّ حل سياسي إلى تهميشها الاقتصادي في سورية. وبذلك، فإن هذه النخب هي الأكثر احتمالًا أن تتودد إليها أي حكومات سورية انتقالية ومستقبلية.

الطبقة الأخيرة هي مجموعة جديدة تمامًا من النخب التي لم يكن لها وجود يذكر قبل الصراع. شهدت **نخب الصراع** هذه أن امتيازاتها وثروتها تنموان خلال الحرب. بشكل عام، هؤلاء هم النخب الذين يعملون في مناطق النظام والذين كانوا أساسيين في أساليب النظام المتغيرة للحكم الاقتصادي أثناء الصراع، لا سيما في ما يتعلق بمحاولات التهرّب من العقوبات. ولا ترتبط هذه النخب بالنظام من خلال الروابط الأسرية أو الاجتماعية، بل من خلال نظام للمنفعة المتبادلة والاعتماد المتبادل اضطر فيه النظام إلى الاعتماد عليها لحفز النشاط الاقتصادي. وقد تولّوا مناصب قيادية في مختلف الغرف (مثل غرف التجارة والصناعة بدمشق) وغيرها من الهيئات. على عكس النخب التابعة التي تشارك بشكل أساسي في الإنتاج والتجارة، تعمل نخب الصراع كوسطاء وميسرين لضمان إمكانية جلب السلع إلى مناطق النظام. (على الرغم من أنهم في بعض الحالات لديهم أيضًا بعض المشاركة في الإنتاج). هذا الدور هو نتيجة لكل من افتقار نخب الصراع لرأس المال الاستثماري والفرص المحددة التي أتيحت لهم خلال الصراع. وبينما قد يفتقرون إلى الثروة والقدرة الاستثمارية للنخب الأخرى، فإن وجودهم في البلاد ووصولهم إلى الجهاز السياسي والأمني سيجعلهم لاعبين مهمين في أي برنامج لإعادة الإعمار.

يجدر التفكير أكثر في نخب الصراع والدور المحتمل الذي قد يلعبونه في تشكيل مسار الحرب السورية. وهم عمومًا من خلفيات اجتماعية واقتصادية متنوعة، ولم يُظهروا أي اتجاهات نحو التمثيل الجماعي. بكلمات أخرى، تبقى تلك النخب مجزأة، وتفتقر إلى التماسك للعمل بطريقة موحدة. وعمومًا، فإنها تميل إلى الظهور من جانبين مختلفين:

(19) - See Ching-an Chang, "The Division and Cooperation of Syrian Businessmen in Turkey: An Investigation of the Political and Economic Behaviours of Syrian Business Migrants," paper presented at the Center for Syrian Studies Conference, Beyond the Stalemate, July 1–3, 2015; and Samer Abboud, "Syria's Business Elite: Between Political Alignment and Hedging Their Bets," Stiftung Wissenschaft und Politiik/ German Institute for International and Security Affairs Comments 22 ,(2013) http//: www.swp-berlin.org/fileadmin/contents/products/comments2013/C22_abo.pdf.

الأول، أولئك الذين كانوا يملكون مؤسسات صغيرة أو متوسطة الحجم قبل الصراع ويختارون عدم بيع أصولهم ومغادرة البلد، والثاني، مديرو القطاع الخاص أو القطاع العام الذين أنشؤوا مؤسسات أثناء الصراع. أحد العوامل الرئيسة التي تدفع إلى تشكيلها هو علاقتهم بمسؤولي النظام، وخاصة من داخل الجهاز الأمني، والبيروقراطيين. دورهم المركزي هو الوساطة. كما تظهر أمثلة من حالات دول أخرى، مثل البوسنة، فإن هذه الطبقات لديها القدرة على تحمل نقطة انطلاق اقتصادية وسياسية والحفاظ عليها حتى بعد السلام.

وبهذا المعنى، فإن أفضل وصف لنخبة الصراع هو أنها مجموعة شكلتها قدرتها على تقديم خدمات الصراع. تعتمد أنشطة هذه النخب على استمرار الصراع والسياق المحدد للانكماش الاقتصادي المستدام. وهم متورطون في جميع أنواع الأنشطة: التهريب، والاتجار بالأسلحة، وتوفير الخدمات، والحركة البشرية. ويتمثل أحد الأدوار الرئيسة التي تؤديها هذه النخب في تيسير المعاملات، لضمان توريد السلع والمواد من خارج ما يسمى بالمناطق الخاضعة لسيطرة النظام. إن حالة جورج حسواني، "الوسيط" الواضح بين النظام والدولة الإسلامية (داعش)، هي مثال ممتاز على هذا الدور الوسيط الذي بدأت كثيرٌ من نخب الصراع تلعبه. قبل الصراع، كان حسواني يدير شركة هندسية صغيرة جدًا داخل سورية. عندما انهارت أعماله بعد بدء الحرب، جُلِب إلى حظيرة النظام كوسيط لتسهيل تجارة النفط مع الدولة الإسلامية (داعش) والمعاملات المالية مع الجماعات الأخرى. وبينما يخضع الآن لعقوبات بسبب دوره، فإن هذا المسار يمثل مسار الآخرين داخل النخبة في الصراع[20].

وهناك أمثلة أخرى كثيرة، من ضمن ذلك الحالات التي تعاونت فيها نخب الصراع مع مؤسسات القطاع العام الخاضعة للعقوبات لضمان الواردات[21]، أو عندما يكون المواطنون السوريون متورطين في جهود مصرف تيمبنك Tempbank الروسي لوساطة المعاملات المالية للنظام السوري. وعلى الرغم من صعوبة تتبع الأدلة، يمكننا أيضًا أن نستنتج بثقة أن نخب الصراع تساهم في نقل الأسلحة إلى سورية.

هذا التصنيف الموجز للأقسام المختلفة للنخب الاقتصادية يجب أن يضع حدًا لأي افتراضات حول استمرارية التكوين الاجتماعي للنخبة أو تجانسها. يجب أن يشجعنا هذا التصنيف أيضًا على التفكير في الانقسام كظاهرة مدفوعة بالمصالح الاقتصادية الفردية للنخب، بقدر ما تحركها أي ولاءات سياسية. في بحث حديث حول الولاءات السياسية والقدرات الجماعية لرجال الأعمال السوريين خلال الصراع، أكد تشينغ آن تشانغ[22] بعض النتائج السابقة[23]، بأن رجال الأعمال السوريين فشلوا في الاندماج في أي هيئات تمثيلية قوية. يجادل تشانغ بأنه في المناطق الحدودية التركية، حيث أعاد كثير من رجال الأعمال السوريين تأسيس أنفسهم، تستمر المنافسة وانعدام الثقة في تحديد العلاقات بين رجال الأعمال[24]. في كثير من الحالات، لن يتعامل السوريون إلا مع السوريين الآخرين الذين يشاركونهم ولاءاتهم السياسية -سواء كانوا محايدين أو مؤيدين أو مناهضين للنظام- ويتجنبون عن قصد الآخرين ويقاطعونهم. في فترات سابقة، أدى قمع النظام إلى تجزئة مجتمع الأعمال. وقد كفلت الجغرافيا المحددة للصراع والاستقطاب السياسي للسوريين استمرار هذا التشرذم، وإن كان على أسس جديدة.

(20) - For more on Haswani, see Lund, "Into the Tunnels".
(21) - Abboud, "Syria's Business Elite".
(22) - Chang, "Syrian Businessmen in Turkey".
(23) - Haddad, Business Networks in Syria.
(24) - Chang, "Syrian Businessmen in Turkey".

نخب الأعمال/ البزنس والصراع

إن مجتمع الأعمال السوري ضالع في عملية التحول السياسي والاجتماعي التي تجتاح سورية اليوم. تمارس الجهات الفاعلة التجارية، مثل الفئات الاجتماعية الأخرى، أشكالًا متميزة من الوساطة أثناء الصراع. فعلى سبيل المثال، تكفل نخب الصراع إمكانية إجراء معاملات ومدفوعات تحافظ على بعض تدفق السلع والمواد إلى مناطق النظام، في حين يضمن رجال الأعمال في الأراضي الحدودية التركية تدفق السلع إلى الجماعات المتمردة. من نواحٍ عديدة، نجد أن نخب رجال الأعمال لا تسيطر بشكلٍ مباشر على الميليشيات أو الجماعات المسلحة، لكنها متورطة بعمق في العنف في سورية. لا يمكن أن تحدث حركة البضائع بين مناطق سورية وداخلها إلا من خلال ضمان الجماعات المسلحة التي تضمن تسليم المنتجات بنجاح. وبهذه الطريقة، فإن نخب رجال الأعمال متورطة بعمق في العنف المستمر في البلاد، وتحتاج إلى عدّها وكلاء يؤججون العنف السوري.

إن أخذ دور الجهات الفاعلة التجارية في الصراع السوري على محمل الجد يتطلب رفض الافتراضات الليبرالية حول كيفية إنهاء الصراعات. يعتمد نموذج السلام الليبرالي إلى حد بعيد على فكرة أن الفصائل تنخرط في العنف من أجل الاستيلاء على الدولة. وعلى هذا النحو، تركز اتفاقات السلام بشكل شبه حصري على توزيع السلطة السياسية في شكل تعيينات وزارية، وحصص تمثيل مؤسسي، وما إلى ذلك. وقد حفزت هذه الصيغ للسلام ترتيبات ما بعد الصراع، في بلدان مثل لبنان والعراق. ما تجاهلته هذه الصيغ تمامًا هو الاقتصاد السياسي للصراع وكيف توجد دوافع صراع مختلفة.

كان النموذج السائد الذي فهم فيه الأكاديميون والوكالات الدولية الاقتصاد السياسي للصراع، من خلال مناقشات "الجشع مقابل التظلم greed versus grievance": هل كانت المظالم السياسية أو الجشع الاقتصادي هي التي حفزت الجهات الفاعلة أثناء الصراعات؟[25]. في حين انتُقِدت هذه المناقشات بشدة باعتبارها محدودة جدًا[26]، فقد شجعت الباحثين على التفكير في الاقتصاد السياسي للصراع. تشير الابتكارات الأحدث في دراسة الاقتصاد السياسي للصراع إلى وجود "أصحاب مصلحة" مختلفين، توجد مصالحهم على مستويات مختلفة من الصراع: سياسية، أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية. يمثل أصحاب المصلحة هؤلاء هويات وإرادات متنوعة في أي صراع. في حين أنه قد يكون من المغري رؤية نخب الأعمال في سورية على أنها تشكل أحد أصحاب المصلحة، فإن هذا أيضًا مقيد إلى حد ما، لأنه يشير إلى الحرية والاستقلالية عن الجهات الفاعلة الأخرى.

كما ينبغي أن يتضح من المناقشة أعلاه فيما يتعلق بعملية التفرقة/ التقسيم، تظل جميع قطاعات النخبة تعتمد بشكل كبير على الجهات الفاعلة الأخرى في ثروتها. وبهذه الطريقة، قد يكون من المفيد

(25) - Paul Collier and Anke Hoeffler, "Greed and Grievance in Civil War, "Oxford Economic Papers 56, no. 4 (2004): 563–95.

(26) - Karen Ballentine and Heiko Nitzschke, "The Political Economy of Civil War and Conflict Transformation," Berghof Research Center for Constructive Conflict Management, 2005, http://www.berghoffoundation.org/fileadmin/redaktion/Publications/Handbook/Dialogue_Chapters/dialogue3_ballentine_nitzschke.pdf.

أكثر النظر إلى نخب الأعمال على أنها جزء لا يتجزأ من شبكات العنف الأوسع والتورط فيها[27]. إن التفكير في الصراعات على أنها تحدث بين شبكات أوسع يسمح لنا بالتغلب على ثنائية الجشع مقابل التظلم ونرى كيف تتفاعل الأشكال المختلفة للوكالة في صراع معين. كما جادلت في مكان آخر، فإن أحد الدوافع الرئيسة لتشكيل مسار الصراع السوري هو الاقتصاد السياسي المحدد الذي ترسخ، حيث تؤدي تفاعلات مختلف الكيانات -نخب الأعمال والجماعات المسلحة والمستهلكين- إلى إنشاء وتشكيل شبكات مختلفة[28].

من منظور ما بعد الصراع، قد يكون من المفيد أكثر التفكير في نخب الأعمال، كجهات فاعلة محاصرة في شبكات أوسع تشكل الصراع واحتمالات ما بعد الصراع لسورية. لا تمارس نخب الأعمال السلطة الكافية لإحداث تغيير سياسي بمفردها. ثبت خطأ الافتراضات التي كانت تقول في المراحل الأولى من الصراع بأن الانهيار الاقتصادي الناجم عن انشقاق الأعمال على نطاق واسع سيقود إلى انهيار النظام. قام النظام بتعديل أساليب إدارته الاقتصادية لتلبية احتياجات الحرب. كما كفل التقسيم Factionalization عدم تصرّف نخب رجال الأعمال بشكل جماعي أثناء الصراع.

ازداد اعتراف منظمات بناء السلام، مثل منظمة السلام السويسرية، بالأدوار والهويات والمصالح المتباينة للجهات الفاعلة في مجال الأعمال التجارية. ومع أن منظمة السلام السويسرية لا تعتمد تحليلًا شبكيًا للصراع في حد ذاته، فإنها تدرك مع ذلك بأن التجزؤ بين الجهات الفاعلة في قطاع الأعمال يُنتج "منطقًا" مختلفًا[29]. بالنسبة إليهم، قد يكون للجهات الفاعلة التجارية "القديمة" (مثل النخب المتكاملة أو المغتربة أو التابعة) مصلحة أكبر في العودة إلى سلام ما قبل الحرب والنظام السياسي، من أجل الحفاظ على مستويات الثروة والنفوذ الاقتصادي السابقة أو العودة إليها. من ناحية أخرى، طوّرت الجهات الفاعلة "الجديدة" (مثل نخب الصراع) مصالح اقتصادية عبر علاقة مباشرة بالصراع واقتصاد الحرب، وقد لا تكون مهتمة بالعودة إلى السلام، خشية أن يهدد ذلك فرصها الاقتصادية.

في حين أن هذا التحليل ينتج عنه ثنائية مفيدة، يجب علينا أيضًا التفكير في كيفية أن الصراعات تعيد إنتاج النخب الجديدة أثناء استمرارها. على سبيل المثال، قد يُصبح الأشخاص الذين قد نعدّهم نخبة قديمة، مثل أولئك الذين كانوا مرتبطين سابقًا بمختلف الغرف أو بالشركات القابضة مثل شام Cham أو سوريا Souria، في الواقع مستفيدين من اقتصاد الصراع، وهو ما يؤدي إلى طمس التمييز بين الجديد والقديم.

إذن، ما هو الدور الذي تلعبه نخب الأعمال في سورية في الصراع؟ لا تجسد التسميات مثل "المفسدين" أو "أصحاب المصلحة" أو "الجدد" أو "القدامى" بشكل كافٍ تقسيم نخب الأعمال أو مدى إدماجهم في شبكات عنف أوسع. إنهم ليسوا منتجين للعنف، ولكنهم متورطون فيه بعمق. وهم يفتقرون إلى الثقل السياسي لإحداث تغيير سياسي، لكنهم محوريون في أي جهود سياسية لإنهاء الصراع. ومع ذلك، ربما يحدث أهم مجال لمشاركة نخب الأعمال في سورية، بمجرد انتهاء الصراع خلال مرحلة إعادة الإعمار. هنا، سيتم دفع نخب الأعمال إلى وضع تستدعي فيه السلطات المحلية والدولية رأسمالهم وخبراتهم لدعم إعادة إعمار سورية. ربما لهذا السبب يكمن كثير من نخب رجال الأعمال في الظل السياسي، متحوطين من رهاناتهم على نتيجة الصراع السوري، ويأملون الحصول على بعض الفوائد الاقتصادية طويلة الأجل التي ستأتي مع إعادة الإعمار.

(27) - Samer Abboud, Syria (Cambridge: Polity Press, 2015).

(28) - Ibid.

(29) - Swiss Peace, Peace Mediation Essentials: Business Actors in Mediation Processes (Zurich: Switzerland, 2010).

نخب الأعمال/ البزنس وإعادة الإعمار بعد الحرب

على جميع جوانب الصراع، توجد الآن مؤسسات غنية وقوية حديثًا -من سرقة نقاط التفتيش والتهريب وتجارة البتروكيماويات غير المشروعة- وتعتقد بحقّ أن أيام عزّها ستنتهي بسرعة في حال انتهى الصراع، وأن الدولة، أو سلطات تشبه الدولة، ستعيد تأكيد السيطرة. لذلك، على الرغم من دورهم الاسمي في دعم النظام أو المتمردين أو فتح الشام (النصرة) أو الدولة الإسلامية (داعش)، فلديهم القليل من الاهتمام المادي بانتهاء الصراع. قد يكون هذا صحيحًا بشكل أكبر من جانب النظام، حيث فتحت الفرص التي أتاحها هروب كثير من النخبة القديمة الباب أمام نخبة جديدة، قد يتم التخلص منها في اللحظة التي لم تعد الدولة بحاجة إليها.

إن تقسيم/ تجزئة مجتمع الأعمال السوري سيكون له آثار عميقة على اتجاه الصراع، حيث سينتهي أخيرًا، في إعادة إعمار سورية. وبهذا المعنى، لرجال الأعمال دور يؤدونه إما في إدامة الحرب وإما في إنهائها، لأنهم يساهمون في بعض الدوافع الاقتصادية الرئيسة للصراع. والسؤال المفتاحي هو كيفية تحويل مصالحهم من مصالح الحرب إلى مصالح السلام. وفي ظل الظروف الراهنة، من غير المرجح أن يتوقف العنف في المدى القصير. وفي الأعوام المقبلة، سيظل تقسيم مجتمع الأعمال إلى طبقات وتجزئته عرضة للآثار البنيوية للصراع على الاقتصاد السوري وللتحولات الاجتماعية الأوسع نطاقًا التي أحدثها الصراع. في هذا القسم، أحدد الطريقة المختلفة التي يمكن أن تشارك بها نخب الأعمال ومجتمع الأعمال بشكل عام في إعادة إعمار سورية نظرًا للتحولات المستمرة الموصوفة أعلاه.

تتمثل إحدى التحديات الرئيسة لإعادة الإعمار في توليد رأس المال لمشاريع إعادة الإعمار. عادة ما يكون لمساحات ما بعد الصراع قاعدة إيرادات منخفضة للغاية، وتفشي التهرب الضريبي وضعف الإدارة الضريبية، وهروب رأس المال المستوطن، وعدم الاستقرار، وكلها تثبط الاستثمار. الطريقة الأولى التي ستمارس بها نخب الأعمال السلطة في سورية ما بعد الحرب ستكون في تحويل رأس المال والموارد نحو مشاريع إعادة الإعمار. ستكون سورية بحاجة ماسة إلى رأس المال، بغض النظر عن النتيجة السياسية النهائية للصراع. سيكون المقرضون الدوليون المصدرَ الأكثر وضوحًا. ومع ذلك، من المرجح أن ترغب نخب الأعمال السورية في جني فرص إعادة الإعمار، بغض النظر عن انتماءاتها السياسية (أو حياديتها) أثناء الصراع. من المرجح أن تستميل السلطات السياسية بعد الصراع رأس المال السوري بنشاط أيضًا.

تقدّم مصر مثالًا مفيدًا للمقارنة. في ذلك البلد، قُدِّم كثير من رجال الأعمال المرتبطين بنظام مبارك إلى المحاكمة لأسباب مختلفة، بعد ثورة 25 كانون الثاني/ يناير 2011. واتُهِم رجال الأعمال هؤلاء بكثير من التهم، ابتداءً من الفساد إلى سرقة الموارد العامة. في الواقع، كانت إحدى السمات المميزة للفترة التي أعقبت الثورة هي العدد الكبير من القضايا ضدّ رجال الأعمال المرتبطين بالنظام. ومع ذلك، بحلول الوقت الذي أصبح فيه محمد مرسي من جماعة الإخوان المسلمين رئيسًا في عام 2012، بدأت الحكومة في تجاهل ورفض القضايا المرفوعة ضدّ رجال الأعمال، على الرغم من عداء الإخوان التاريخي تجاه كثير منهم وتجاه نظام مبارك. كان السبب بسيطًا جدًا: احتاجت الحكومة إلى طريقة ما لتحفيز الاقتصاد المصري المحتضر. الحالة المصرية مفيدة وإرشادية،

على الرغم من اختلافها جوهريًا عن سورية، حيث كان مستوى العنف واسعًا وعميقًا. ومع ذلك، فإن هذا يشير إلى مستقبل محتمل للعلاقات بين الدولة والشركات في أوقات عدم الاستقرار السياسي. في حين أن بعض نخب الأعمال لا يمكن تمييزها إلى حد بعيد عن النظام أو المعارضة، فمن المرجح أن تتودد أي سلطة ما بعد الصراع إلى كثير من الأطياف السياسية، للمساعدة في دعم جهود إعادة الإعمار.

ستكون المشكلة المركزية التي ستواجه المخططين في سورية هي تحفيز إعادة رأس المال إلى الوطن. قبل الحرب، كان معظم رأس المال السوري موجودًا خارج النظام المصرفي. وقد بذل النظام جهودًا لاستمالة رأس المال وإعادته إلى الوطن لدعم سياسات التحول إلى السوق، ولكن هذا لم يؤد إلا إلى الحد الأدنى من الاستثمار. أشار معظم رجال الأعمال داخل سورية وخارجها بحق إلى الافتقار إلى حقوق الملكية، والتهديد المستمر بمصادرة الأصول كعقبات أمام الاستثمار. من غير المحتمل أن توفر حالة ما بعد الصراع أي حقوق ملكية خطيرة، أو تلبي الاحتياجات الأمنية لرجال الأعمال. فضلًا عن ذلك، هذه ليست العقبة الوحيدة أمام إعادة رأس المال إلى الوطن. مع استمرار الصراع، أنشأ معظم رجال الأعمال السوريين مشاريع خارج البلاد، حيث أصبح رأسمالهم متأصلًا ومندمجًا كثيرًا، أي إنه غير متحرك. في لبنان وتركيا، على سبيل المثال، يدخل كثير من رجال الأعمال السوريين في شراكات تجارية مع مصالح رأس المال المحلي. وهذا يدمج رأس المال السوري في الاقتصادات الإقليمية، ويخلق عقبات أمام العودة إلى الوطن، حيث من المرجح أن يتردد الشركاء المحليون في تحويل الاستثمارات إلى سورية بعد الحرب.

قد يكون هناك أيضًا دور سياسي تلعبه نخب الأعمال السورية في إعادة الإعمار. في الأعوام الأخيرة، اقترح البعض فكرة حكومة انتقالية تكنوقراطية لسورية، مع اقتراحات موازية بأن يقود حكومة ما بعد الصراع رجل أعمال سوري يمكنه أن يعود، كشخصية محايدة. تستند كثيرٌ من هذه الاقتراحات إلى النموذج اللبناني الذي برز فيه رفيق الحريري كرئيس وزراء توافقي في ذلك البلد، بعد انتهاء الصراع، وكشخصية رئيسة ومنظرة وراء إعادة إعمار لبنان. من المؤكد أن مثل هذا السيناريو سيعزز سياسيًا نخبة رجال الأعمال، ويوفر حافزًا لمزيد من إعادة رأس المال إلى الوطن.

ومن السمات المشتركة لحالات ما بعد الصراع، مثل الأوضاع في البوسنة والهرسك وأفغانستان والعراق وغيرها، استمرار إرث اقتصادات الحرب حتى بعد أن يُعلَن "السلام". في بعض الحالات، أنجز هذا الإرث ترسيخ وتقوية نخبة الصراع. ففي البوسنة والهرسك، على سبيل المثال، تحول اقتصاد الحرب بنجاح، بعد حل الصراع في البلد في عام 1995، إلى اقتصاد سري underground أو اقتصاد ظل shadow، يواصل كثير من نخب الصراع المشاركة فيه. أدى تقسيم البلاد جغرافيًا إلى مراكز قوة متنافسة إلى خلق نخب متنافسة تسيطر على أنشطة محددة في أجزاء محددة بشكل فضفاض من البلاد. وحدثت حالة مماثلة في أفغانستان، حيث قاتل أمراء حرب مختلفون على السيطرة على الأراضي والفوائد الاقتصادية ذات الصلة خلال فترة ما بعد الصراع السوفياتي. وقد ركزت عملية السلام التي أدت إلى اتفاق دايتون لعام 1995 الذي أنهى حرب البوسنة تركيزًا فريدًا على وضع حد للأعمال العدائية، وهو ما يعني تجاهل ظهور جيوب الإجرام وعدم الشرعية في جميع أنحاء البلد تجاهلًا تامًا بعد الصراع. وقد أتاح ذلك استمرار الممارسات الإجرامية وغير القانونية التي كانت مدفوعة بمصالح نخب الصراع. خلال الحرب، غادرت معظم الطبقات الوسطى والعليا البلاد، تاركة طبقة جديدة مرتبطة مباشرة بالصراع

والعنف[30].

من المؤكد أن سورية تختلف عن البوسنة والهرسك والعراق ولبنان والصراعات المعاصرة الأخرى. فلكل بلد سماته الفريدة والمتميزة، ولا سيما في ما يتعلق بكيفية ظهور نخب الصراع، والأنشطة الاقتصادية المرتبطة بثرواتهم، وكيف تبدو ولاءاتهم السياسية بعد تحقيق السلام، أو إنهاء الأعمال العدائية. ففي أفغانستان، على سبيل المثال، كان اقتصاد الحرب من النوع الذي جعل إنتاج الأفيون وتوزيعه يخلقان نوعًا من الاستقرار وتدفقًا ثابتًا للأموال إلى خزائن النخب المتصارعة. يتناقض هذا مع كثير من سمات اقتصاد الحرب في سورية، حيث تحدد الأنشطة العدوانية والوسيطة، بدلًا من الإنتاج، أدوار نخب الصراع وأمراء الحرب والجماعات المسلحة خلال الصراع.

النقطة الأكبر هنا هي أن نخب الأعمال في سورية ستتأثر بشكل مختلف باستمرار الصراع، وبالعملية التي تُنهي العنف هل تحتوي على فرص وإمكانيات لمشاركتها في إعادة إعمار سورية أم لا! إن إصرار نموذج السلام الليبرالي على إنهاء العنف أولًا، على حساب الترتيبات الأخرى، مثل الأحكام المتعلقة بالسياسة الاجتماعية، له عواقب سلبية طويلة المدى على إعادة بناء الدولة بعد الحرب. في الحالة السورية، بالنظر إلى مستوى الدمار والبؤس الإنساني الذي حدث، من الضروري أن يكون المستقبل الاقتصادي للبلاد جزءًا من أي حديث حول جهود السلام. على هذا النحو، على الرغم من أن فئات نخب رجال الأعمال الأربع في سورية لا تزال منقسمة وغير فعالة إلى حد بعيد، في تشكيل الأنماط السياسية والعسكرية على الأرض، فإنها كلها ستكون حاضرة في فترة إعادة الإعمار.

(30) - Jens Stilhoff Sorensen, "War as Social Transformation: Wealth, Class, Power and an Illiberal Economy in Serbia, "Civil Wars 6, no. 4 (2003): 55–82.

الخاتمة

أحدثَ الصراع السوري تحولات ستعيد تشكيل الطبقات الاجتماعية بشكل جذري في البلاد. خضع مجتمع الأعمال السوري لإعادة تنميط كبير من تقسيمه إلى طبقات في ضوء الانكماش الاقتصادي الشديد والعقوبات الدولية وهروب رأس المال. وقد ساهم هذا في تقسيم نخب الأعمال على أسس مختلفة. في حين أنه قد يكون من الملائم في البداية اعتبار هذه النخب إما مؤيدة أو مناهضة للنظام أو مؤيدة للمعارضة، فإن الولاءات السياسية أكثر تعقيدًا. اكتسبت كثير من الجهات الفاعلة التجارية في سورية الثروة والسلطة في سياق الصراع، بينما تكبّد آخرون خسائر اقتصادية هائلة. الولاءات السياسية سلسة، وغالبًا ما تكون ثانوية للسعي لتحقيق الربح أو الولاء لشبكات الرعاية patronage (أو غيرها). من المرجح أن تتفوق الفرص الاقتصادية على الانتماءات السياسية. ومن ثَمّ، فإن كثيرًا من رجال الأعمال السوريين قادرون في النهاية على تحقيق نتائج مختلفة تحافظ على فرصهم الاقتصادية، بدلًا من الاهتمام الصلب بأي نتيجة محددة ومثالية. هذه الشبكات هي المحركات الرئيسة للصراع، ويجب فهمها في حد ذاتها من أجل تتبع مسار الحرب السورية بشكل صحيح، فضلًا عن التخطيط لحلها.

سيكون لتقسيم نخب الأعمال في سورية آثار عميقة على فترة إعادة الإعمار. وفي التفسيرات الشعبية والعلمية للصراع، نميل إلى تجاهل الدور المحتمل الذي يجب أن تؤديه نخب رجال الأعمال في عمليات السلام. من غير المرجح أن يؤدي أي قرار إلى سلام فوري في سورية. ومن المرجح أن يستمر الصراع بأشكال مختلفة، في مناطق محددة من البلد خارج سيطرة الحكومة. ومع ذلك، ستبدأ عملية إعادة البناء. هنا، سيتم دعوة نخب الأعمال في سورية ومجتمع الأعمال الأوسع للمساهمة.

يدرك كثير من نخب الأعمال في سورية أنهم يستطيعون الربح أثناء إعادة الإعمار، ويحاولون وضع أنفسهم خارج النظام أو معسكرات المعارضة، من أجل جني الفوائد. أي نمط من نظام ما بعد الصراع الذي سيظهر هو تخمين شخصي، إضافة إلى مدى ودّية أو قابلية هذا النظام للمصالح التجارية. وإذا كانت هناك أي مشاركة دولية في إعادة الإعمار، فمن المؤكد أن هناك دفعة كبيرة نحو التحرير (اللبرلة) الاقتصادي، كمحرك لإعادة الإعمار. بغض النظر عن الشكل الدقيق لإعادة الإعمار، فإن أي سلطة في مرحلة ما بعد الصراع ستحتاج إلى تنفيذ سياسات تهدف إلى إعادة رأس المال إلى الوطن. مع استمرار الصراع وتزايد رسوخ الرأسمال السوري خارج البلاد، تنخفض احتمالات العودة إلى الوطن على نطاق واسع.

بعد أكثر من خمسة أعوام، أصبحت الحرب في سورية متشابكة في شبكة مصالح أكثر تعقيدًا، لا تهيمن عليها قوة فريدة. الأيديولوجية السياسية والسلطة السياسية، والاقتصاد، والمظالم التاريخية، والطائفة، والإثنية، والشواغل الإنسانية ستدخل جميعها في الحل النهائي للحرب، مهما كان الشكل الذي قد يتخذه. ومع ذلك، من بين هذه الأبعاد، يهمل المحللون والدبلوماسيون باستمرار الأبعاد الاقتصادية، ولا سيما اقتصاديات الصراع نفسه والنخب الجديدة التي نمت منه، أو التي تعتمد ثرواتها غير المستقرة على نتيجة أو أخرى. العنف في سورية مذهل، لكن يجب أن نعترف بأن هناك من لديهم حوافز اقتصادية لمنعه من الانتهاء بسرعة.

ومن دون معالجة تلك الحوافز، لن يُحقق صانعو السلام، وأولئك المكلفون في نهاية المطاف بقيادة عملية إعادة إعمار البلد، نجاحًا يذكر.

أبحاث سياسية

أبحاث اجتماعية

أبحاث اقتصادية

أبحاث قانونية

ترجمات

مركز حرمون للدراسات المعاصرة

Harmoon Center for Contemporary Studies

Harmoon ArŞtırmalar Merkezi

Doha, Qatar: Tel. (+974) 44 885 996

Istanbul, Turkey: Tel. +90 (212) 813 32 17 PO.Box: 34055

Tel. +90 (212) 542 04 05

www.harmoon.org